

تحالفات مصرية تضع تركيا في مواجهة الكبار غرب المتوسط

ست اتفاقيات لاستكشاف الغاز لتطويق طموحات أنقرة في ليبيا



وضعت مصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مواجهة مباشرة مع المصالح الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في منطقة غرب البحر المتوسط، وزادت التضييق على تحركاته في المنطقة، فضلا عن الضغوط الإيطالية بعد اتفاق ترسيم الحدود بين روما وأثينا. ودفعت القاهرة بسلاح التنقيب عن الغاز في المنطقة المتاخمة للحدود الليبية، لتطويق التحرشات التركية، بعدما أعلن مجلس الوزراء رسميا، الأحد، إسناد مزايدات التنقيب عن الغاز في المياه المصرية العميقة في غرب البحر المتوسط لشركات عملاقة تابعة لهذه الدول.

محمد حماد
كاتب مصري

القاهرة - كرست مصر موقفها المناهض لتوجهات أنقرة بحزمة تكتلات دولية من شأنها التأثير سلبا على النهم التركي في البحر المتوسط، والحد من ممارسات تحرشها الساعي لتحقيق مكاسب جيوسياسية، ونهب ثروات الغاز في المنطقة، أملا في دور مؤثر على خارطة. وأضافت خطوة جديدة على موقفها السابق في 16 فبراير الرامي لدخول شركات متعددة مجال التنقيب في غرب المتوسط.

تمعن أنقرة في ممارساتها المتعسفة قصد حل أزمتها الداخلية عبر آليات الحرب بالوكالة، معتمدة على سخاء قطر المالي، وتحالفها مع حكومة الوفاق الليبية في إيجاد موطئ قدم لها غرب المتوسط، بعد تضيق الخناق عليها في شرقه.

وقالت وزارة البترول المصرية، الأحد، إن مجلس الوزراء وافق على 12 اتفاقا مع شركات عالمية متعددة الجنسيات للتنقيب عن الغاز والبترول في أعماق البحرين المتوسط والأحمر، والصحراء الغربية، نصف هذه الاتفاقيات في المياه المصرية في غرب المتوسط المتاخمة للحدود الليبية، وتم إسنادها بالامر المباشر للشركات العالمية، أما الباقي فكان عبر آليات المزايدات، وهي اثنتان في شرق المتوسط، إلى جانب ثلاث اتفاقيات في البحر الأحمر، وواحدة في الصحراء الغربية.



ونظرا لحساسية عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز، تنتظر هذه الاتفاقيات موافقة البرلمان المصري لإقرارها، وهي إجراءات مصرية معمول بها في قطاع البترول، في ظل وجود شريك أجنبي.

تحالفات متنوعة

ونشرت "العرب" في فبراير الماضي جانبا من تفاصيل التحركات المصرية في غرب المتوسط واتفاقها مع شركات أجنبية، لكن اليوم باتت الخطوة أكثر أهمية في ظل تصادي تركيا في تكريس وجودها في ليبيا والإصرار على التمدد نحو سرت والاقتراب من منطقة الهلال القطبي، وازادت اختبار قدرة القاهرة، والتي ردت عليها بوضع المزيد من الأطر الرسمية على التنقيب في غرب المتوسط، وتسريع التحركات الهادفة لحشر تركيا في زاوية مع شركات دولية عملاقة.

ويرى خبراء، أن إسناد المهام للشركات في منطقة غرب البحر المتوسط كان مدروسا بعناية، فتركيبية هذه التحالفات وطبيعة إسناد مهام عمليات البحث عن الغاز والبترول في السواحل

أنقرة تراقب قوات الأوان

الدول لا بد أن يساندها اقتصاد قادر على تقوية جبهاتها الداخلية، بما يساند عتادها العسكري. ويبدو أن أردوغان فتح على نفسه جبهات متعددة، وهو غير قادر على إدارتها جيدا، سواء في سوريا أو العراق أو ليبيا، مع غياب سياسة خارجية متوازنة مع أوروبا.

مصر لا تريد خوض معركة منفردة مع أنقرة بل تعمل على تدويل المواجهة

ولا يمكن تصورات أنقرة الحالية من تحقيق حلم استعادة أمجاد الدولة العثمانية، عبر نقل سياسي يدعمه نمر اقتصادي صاعد، وفق مخطط 2023 والذي يتوافق مع مئوية إعلان الدولة التركية، بعد أن تم تعديل الدستور للإبقاء على أردوغان في السلطة أطول فترة ممكنة.

وشواهد القوى الخارجية التي يتكئ عليها لن تمكنه من بناء حلمه عبر تحالف مع الدوحة وطهران، اللتان تواجهان مشكلات داخلية وخارجية.

وقال جمال القليوبي، أستاذ الطاقة والتعدين بالجامعة الأمريكية في القاهرة، إن دخول شركات عالمية جديدة للتنقيب عن الاكتشافات جاء مدعوما بخطوات مصر التي اهلت المناخ وعززت مقومات دخول الشركات، وأهمها مقومات الردع العسكري.

وأوضح لـ"العرب"، أن العتاد العسكري عزز من إنجاز مشروع حقل "ظهر" للغاز في غرب ليبيا، فعمليات التنقيب المصرية برآ وبحرا وجوا كانت رسالة واضحة منذ اللحظة الأولى قمت معها أية نوايا للتحرك في هذه المنطقة.

وحتم مصر عمقها الاستراتيجي عبر خطة شملت المناطق الحدودية، سواء منطقة البحر الأحمر بمساحتها من الجنوب السوداني وحتى أقصى المنطقة الشرقية قبالة شواطئ السعودية، إلى منطقة سيناء المتاخمة لحدود إسرائيل والأردن، والمياه المفتوحة بشمال المتوسط وحدودها الغربية على ساحل البحر المتوسط.

تكوينه قوة مؤثرة بعد انضمام أميركا له بصفة مراقب دائم، بجانب عضوية فرنسا وإيطاليا وإسرائيل وفلسطين وقبرص واليونان والأردن. ويحرص البنك الدولي المدعوم من أميركا على حضور جميع الفعاليات التي تعقد مرتين سنويا، وعمقت واشنطن مشاركتها وأضافت الطاقة إلى الحوار الاستراتيجي مع مصر، واكتسبت مشاركة أميركا في اجتماعات المنتدى شرعية مؤثرة.

وأوضح أبوإسماعيل أن مشاركة الشركات العالمية الكبرى للتنقيب عن البترول في مصر، تعبر عن السياسات الخارجية لدولها، ومن ثم تعد سندا حقيقيا ورقة ضغط مصرية لمواجهة أي تعدد تركي على السيادة من ناحية الحدود الليبية، وتعد تلك الخطوة ورقة ضغط أخرى في إدارة الأزمة الليبية والتغلغل التركي في المنطقة.

تأمين عسكري واقتصادي

يرجع خبراء أمنيون نهم تركيا إلى أنها تريد كسب المزيد من المصالح عبر الحصول على الغاز والنفط الليبي، ولا يهتما الاستيلاء على الأراضي الليبية بقدر التواجد في منطقة غرب المتوسط.

وتسمح الاكتشافات الجديدة للشركات العالمية بالتنقيب عن الغاز في شرق وغرب البحر المتوسط، كأنها باتت أرضا مفتوحة، ما يزيد حالة الاحتقان والتحرش التركي، ويعزز شوكة القاهرة بعد اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص واليونان التي تم إيداعها الأمم المتحدة.

ما يقاوم الأوضاع التركية أنها لا تمتلك التكنولوجيا التي تمكنها بشكل كبير من التوسع لاستخراج الغاز من المياه العميقة، وتقوم بتحرشات مع قبرص، لسد فجوتها من الطاقة وتتركز على التدخل في ليبيا لتؤمن إمداداتها وتعزز توجهاتها السياسية. يكشف تاريخ العلاقات دائما أن الصراعات وحدودها الغربية على ساحل الدولية بين

فضلا عن خطاها الرامية لإنشاء مطارات في دول أخرى لضمان حضورها بالمنطقة. وأضاف لـ"العرب"، أن مصر أمعت خلال السنوات الماضية في عمليات التسليح، وأصبحت لديها قوة عسكرية قادرة على مواجهة أي تحديات على مياها الإقليمية أو حقول الغاز التي تمتلكها، فيما يعد الإعلان عن اكتشافات بترولية جديدة ودخول شركات أميركية للتنقيب لأول مرة، إحدى الأوراق الأساسية والداعمة بشكل غير مباشر في مفاوضات مصر مع القوى العالمية في حوض البحر المتوسط، حال حدوث تعديلات على حقول الغاز أو الحدود المصرية.

ولعل منتدى غاز شرق المتوسط الذي بات منظمة دولية أداة ضغط وقوة في نفس الوقت للقاهرة، حيث يضم في

القاهرة وضعت أردوغان في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في منطقة غرب البحر المتوسط

قال قردري أبوإسماعيل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، إن تركيا تعاني نقضا شديدا في الطاقة، وتبحث عن منافذ رئيسية لتعويضها، ويعكس ذلك تواجدها في شمال العراق وسوريا،

مهدت القاهرة لهذه الخطوة قبل سنوات لتحقيق مكاسب على مساري تأمين حدودها وتعزيز الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، فعمليات البحث عن النفط والغاز عالميا تحتاج إلى غطاء أمني شديد الإحكام. وفي سبيل ذلك، دشنت قبل ثلاث سنوات قاعدة "محمد نجيب"، والتي تقع على بعد 60 كيلومترا غرب الإسكندرية، وتبعد عن مدينة السلوم القريبة من الحدود الليبية بنحو 450 كيلومترا، وتضم فرقا عسكرية قوامها 20 ألف جندي وبها تمثيل لجميع فروع الجيش على مساحة 18 ألف فدان وتبعد 6 كيلومترات عن المتوسط. ولتعزيز مسارها الأمني في منطقة البحر الأحمر التي تعج بثروات نفطية بعد ترسيم الحدود مع السعودية، دشنت القاهرة أيضا قاعدة "برنيس" العسكرية لحماية وتأمين السواحل المصرية الجنوبية وحماية الاستثمارات الاقتصادية والثروات الطبيعية ومواجهة التحديات الأمنية، فضلا عن تأمين حركة الملاحة العالمية عبر محور الحركة من البحر الأحمر وحتى قناة السويس والمناطق الاقتصادية المرتبطة بها، ضمن رؤية مصر المستقبلية 2030.

